

المشاوراة الإقليمية للمديرة العامة بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٥/م٣٦)

مع اللجان الوطنية لليونسكو في أوروبا وأمريكا الشمالية

لندن، المملكة المتحدة

يوم السبت ٥ حزيران/يونيو إلى يوم الأربعاء ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠

التقرير الختامي

المشاركون

١ - حضر المشاوراة ثلاث وأربعون لجنة وطنية لليونسكو في منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية. كما شارك فيها بصفة مراقبين ممثلون عن اللجان الوطنية من المناطق الأخرى، والمندوب الدائم لمملكة المتحدة لدى اليونسكو، وممثلا الوفدين الدائمين للدنمارك واليونان لدى اليونسكو، ورئيس فريق التقييم الخارجي المستقل، وممثل لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية. وشارك أيضاً في الاجتماع موظفون من أمانة اليونسكو.

الجلسة الافتتاحية

٢ - قام السيد وولتر لوروج، الرئيس الفخري للجنة الفلمنكية (البلجيكية) لليونسكو، بافتتاح الأعمال بتسليم مهمة رئاسة المشاوراة بصورة رسمية إلى الرئيس الجديد بالنيابة عن لجان بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ التي استضافت المشاوراة السابقة. وهنا المملكة المتحدة على مواصلة اتباع النهج الذي استُهل في عام ٢٠٠٨ وأعرّب عن أمانيه الطيبة بأن يُسفر هذا الحدث الهام عن نتائج مثمرة.

افتتاح المشاوراة

٣ - افتتح السيد و. جون مورغان، رئيس اللجنة الوطنية لليونسكو في المملكة المتحدة، المشاوراة رسمياً. فرحب بالمشاركين وشكر الفريق التحضيرى، وبوجه خاص السيد ألك بوكسنبرغ، وشعبة اليونسكو المعنية باللجان الوطنية، على العمل الذي أنجز من أجل عقد المشاوراة في المملكة المتحدة. وأعرّب عن أمله في أن يكون لنتائج المشاوراة أثر فارق. ودعا المندوبين إلى التركيز على الأولويات والرسائل الرئيسية التي قد تتطلب منهم أن يضعوا المصالح الشخصية والوطنية جانبا.

اعتماد النظام الداخلي وجدول الأعمال

٤ - أقر المندوبون بالإجماع النظام الداخلي وجدول الأعمال، اللذين وزعا مقدماً.

انتخاب أعضاء المكتب

٥ - أكد المندوبون بالإجماع تعيين السيد مورغان في منصب الرئيس والسيد لوروج نائباً للرئيس. وتم تعيين السيد بوكسنبرغ، رئيس لجنة العلوم وعضو مجلس إدارة لجنة المملكة المتحدة، والسيد هاري ريفس، الأمين العام للجنة المملكة المتحدة، رئيسين تنفيذيين لتيسير أعمال الاجتماع.

٦ - وعين المندوبون بالإجماع ثلاث مقررات للمشاورة: السيدة مرجوتكا هافنر الأمينة العامة للجنة السلوفينية، والسيدة مانويلا غالهاردو الأمينة العامة للجنة البرتغالية، والسيدة دغنيجا بالتينا الأمينة العامة للجنة لاتفيا.

كلمة ممثل المديرية العامة

٧ - رحب السيد السيد هانس دورفيل، نائب المديرية العامة بالإناابة ومساعد المديرية العامة، مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالمندوبين نيابة عن المديرية العامة. وأشار إلى المشاورتين اللتين عقدتا بالفعل وإلى المشاورتين المقبلتين اللتين ستجريهما المديرية العامة مع اللجان الوطنية في مختلف المناطق. وحث المندوبين على تركيز توافق الآراء في المنطقة حول عدد محدود من الأولويات معتبراً أن هذه هي الصيغة الرئيسية لتعزيز تأثير توصيات المنطقة.

لمحة عامة عن عملية التخطيط وتقديم أمانة اليونسكو للوثيقة ٣٦/م/٥

٨ - قدم السيد دورفيل عملية التخطيط مشيراً إلى أن الوثيقة ٣٦/م/٥ تأتي في منعطف هام: فهي آخر وثيقة م/٥ من الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، مما يتيح الفرصة للاستفادة من تقييم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج التي تم إحرارها والأهداف التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وثانياً، هي أول وثيقة م/٥ يتم إعدادها بقيادة المديرية العامة الجديدة، التي أعلنت بالفعل أنها تنوي التركيز على الملاءمة والوضوح والتأثير. وأوضح أيضاً إجراءات دمج نتائج عملية التشاور مع اللجان الوطنية وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية في مشروعات الوثيقة م/٥ والنسخة النهائية لها.

بيانات اللجان الوطنية

٩ - تناولت ثلاث وأربعون لجنة وطنية الكلمة لبيان وتوضيح وجهات نظرها واهتماماتها فيما يخص إعداد الوثيقة ٣٦/م/٥ وبعض القضايا العامة التي تهم العديد من اللجان الوطنية.

١٠ - وأعربت اللجان الوطنية بالإجماع عن إيمانها القوي برؤية اليونسكو، وعن أملها في أن تصبح وكالة تتمتع بقدر أكبر من الفعالية والتقدير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وأبدت اللجان الوطنية استعدادها للإسهام في هذه المهمة. وأكدت على أهداف اليونسكو المنصوص عليها في ميثاقها التأسيسي وبوجه خاص دورها كهيئة مكلفة بوضع المعايير.

١١- وفيما يخص الوثيقة ٣٦م/٥، حبذت اللجان الوطنية إعداد وثيقة محددة الأهداف وواضحة المعالم ودقيقة الصياغة ومركزة ومختصرة تنطوي على عدد قليل من الأولويات المختارة الكفيلة بتقديم إرشادات محددة وبتوفير قيمة مضافة لليونسكو. وفي هذا السياق، لاحظ العديد من اللجان الوطنية أن ثمة حاجة لإجراء عمليات تقييم تحليلية ونقدية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة من أجل الاسترشاد بها في العملية التخطيطية في المستقبل.

١٢- وركزت اللجان الوطنية على ضرورة أن تسترد برامج اليونسكو تأثيرها ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأن تعزز دورها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية. وعلاوة على ذلك جرى التأكيد على برامج التعليم والثقافة باعتبارها مجالات رئيسية لعمل اليونسكو في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام.

١٣- وأكدت اللجان الوطنية على أنها جزء لا يتجزأ من اليونسكو بموجب ميثاقها التأسيسي، وأداة فريدة حقاً في إطار منظومة الأمم المتحدة. ورأت أنه يجب تسليط الضوء على دور اللجان الوطنية في المنظمة من أجل المضي قدماً في إعادة إرساء الدور البارز للمنظمة في سياق عالمي سريع التغيير. وتتطلب زيادة تأثير المنظمة ومصداقيتها ووضوح صورتها توثيق التعاون والاتصال بين الأمانة واللجان الوطنية. وتشكل اللجان الوطنية بوصفها هيئات الاتصال الحقيقية بين اليونسكو ودولها الأعضاء، الأداة الرئيسية لحفز التعاون الفكري وإرساء منظمة اليونسكو على مستوى القاعدة الشعبية وضمان بروز صورة المنظمة والإقرار بها على المستوى المحلي والوطني والدولي، ولتقديم المعلومات وإسداء المشورة بشأن السياسات وممارسة تعدد القطاعات، فضلاً عن تعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة في المجالات التي تندرج في اختصاصات اليونسكو الرئيسية.

١٤- وجرى التشديد على الحاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين اللجان الوطنية وبين اللجان الوطنية ومختلف المنظمات ذات الصلة باليونسكو، وذلك على الصعيد الأقليمي والإقليمي ودون الإقليمي. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية تحسين التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في المجالات ذات الأولوية المشتركة، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

١٥- وعقب بيانات اللجان الوطنية لمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية، تناول ممثلو اللجان الوطنية من مناطق أخرى من العالم الكلمة. فأكدت السيدة ثريا ماجدولين من اللجنة الوطنية المغربية الحاجة المتزايدة لتوضيح وتعزيز دور اللجان الوطنية في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة، مع التركيز على أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الوطنية في تعزيز الحوار بين الثقافات، ومن ذلك مثلاً الحوار الأوروبي العربي. وقام السيد أوغستين أوماري-أوكوروت من اللجنة الأوغندية بتقديم وشرح الأولويات الرئيسية لمنطقة أفريقيا، مركزاً بوجه خاص على التعليم وبناء القدرات، وأعرب عن شكره للدعم الذي تلقته المنطقة. ولخصت السيدة سوزان شورلاند من لجنة ترينيداد وتوباغو دور اللجان الوطنية في أمريكا اللاتينية والكاريبي بوصفها وسائل هامة لتعزيز السلام وتشجيع الحوار بين الثقافات وإشاعة الانسجام داخل المجتمعات. وتحدث السيد أليشر أيكرايوف من لجنة

أوزبكستان عن الدور الأخلاقي لليونسكو معتبراً أنه لا يقتصر على المجال الفكري فحسب، ولا سيما دورها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

البيانات الأخرى

١٦- أبرز السيد برنارد لوينغ من لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية دور المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقيم علاقات رسمية مع اليونسكو، وعددها ٣٣٠ منظمة، وأعرب عن رغبته في تحسين التعاون مع اللجان الوطنية في تنفيذ البرنامج.

١٧- وإقراراً بأهمية دور اللجان الوطنية في تنفيذ البرنامج وبالحضور والاعتراف الذي تحظى بهما اليونسكو بوجه عام في الميدان من خلال عمل اللجان، أعرب السيد إيوت شتيرن، قائد فريق التقييم الخارجي المستقل لليونسكو، عن اهتمامه بالتعاون مع اللجان الوطنية بغية الإسهام في زيادة اتساق البرنامج وتوضيح موقف اليونسكو في المستقبل.

حضور المديرية العامة

١٨- انضمت المديرية العامة، السيدة إيرينا بوكوفا، إلى المجتمعين خلال سير الأعمال المشار إليها أعلاه، ولقيت ترحيباً حاراً من الجميع.

جلسات النقاش

كلمة المديرية العامة

١٩- ألقى السيدة بوكوفا كلمتها أمام اللجان الوطنية لمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية في بداية مراحل المشاورة المخصصة للنقاش. فذكرت بأن اليونسكو أنشئت قبل خمسة وستين عاماً في نفس "القاعة الكبرى" في لندن لتكون منظمة تعمل على تيسير التبادل الحر والقائم على الإثراء المشترك للأفكار والإنجازات وتشاطر المهارات الإبداعية والمعارف بين شعوب العالم. أما اليوم فإن هشاشة الإنسان وكوكب الأرض بالإضافة إلى التحديات العالمية التي نواجهها تتطلب إقامة تعاون أفضل، إذ لا يمكن لأي بلد إغلاق نفسه بعيداً عن التهديدات العالمية - علينا أن نختار العيش معاً.

٢٠- وأقرت السيدة بوكوفا بأهمية الدور الذي تؤديه اللجان الوطنية في اليونسكو وفي منظومة الأمم المتحدة ككل، بوصفها حلقات وصل لإقامة الشبكات في كل أرجاء العالم بين شتى الشركاء وللسعي إلى إشراك جميع الناس في برامج اليونسكو. وبينت السيدة بوكوفا كيف أسهمت اللجان الوطنية من خلال قدرتها على تعبئة برامج اليونسكو للتراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي وبرامج كثيرة أخرى، في تطوير اليونسكو لتصبح منظمة عالمية شاملة للجميع وجزئية للعيان. واكتسبت اليونسكو من خلال وجودها في الميدان الجدوى والشهرة.

٢١- ومع مراعاة التحديات العالمية الراهنة، أكدت السيدة بوكوفا أنه على الرغم من الواقع المتغير لا يزال يتعين على اليونسكو أن تعمل على حشد التضامن الدولي، وضمان التعليم الجيد للجميع مدى الحياة، وتعزيز الانتفاع المفتوح بالعلوم وتشجيع الحوار بين العلميين لضمان تسخير العلوم لخدمة تنمية البشرية، وإرساء الثقافة في صلب التنمية، وتعزيز حرية التعبير لضمان التنوع. إلا أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لتسليط الضوء بقدر أكبر على أعمالها ومثلها العليا على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي بإشراك عدد أكبر من الأطراف في أنشطتها وتوثيق التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء.

٢٢- وأثناء جلسة الأسئلة والأجوبة التي تلت ذلك، دارت المناقشة حول إمكانيات تعزيز مختلف الشراكات من أجل رفع شأن المنظمة والاعتراف الذي تحظى به، وتعزيز الموقف العام لليونسكو باعتبارها وصياً فكرياً وأخلاقياً من خلال القيام بأنشطة جيدة التخطيط، وأهمية مواصلة تعزيز دور اللجان الوطنية على صعيد التنفيذ العام لبرامج اليونسكو، وكذلك ضرورة تحسين استراتيجيات الاتصال التي تستهدف المجتمع المدني والحكومات، وتنفيذ العمل المشترك بين القطاعات كنهج لا كبرامج مستقلة. وفي ختام هذه الجلسة شكرت السيدة بوكوفا الحاضرين بحرارة وأعربت لهم عن تمنياتها بأعمال طيبة واستودعتهم.

تقديم طريقة العمل المعتمدة والمعروفة باسم "المقهى العالمي"

٢٣- كرّر السيد بوكسنبيرغ بيان الغرض من المشاورة وهو تزويد المديرية العامة بتوصيات بشأن الوثيقة ٣٦/م/٥، مع إمكانية استهداف مسار الوثيقة ٤/م القادمة، بغية زيادة جدوى اليونسكو ومساعدة المنظمة على القيام بما تقوم به - وبما يتفق الجميع على اعتباره أمراً هاماً - بطريقة أفضل وأكثر تركيزاً. ونُظمت المشاورة في شكل "مقهى عالمي" انطلاقاً من النهج الذي اتبعته في عام ٢٠٠٨ لجان فلاندرز (بلجيكا) ولكسمبرغ وهولندا. ويقوم هذا الشكل الجديد على سلسلة من المراحل المخصصة للنقاش حول موثد متعددة تستهدف التقارب تدريجياً وتغطي البرامج الرئيسية الخمسة والبرامج المشتركة بين القطاعات، مع جلسات عامة مقترنة بها. وتم شرح مختلف مراحل طريقة العمل: مرحلة سابقة لتحديد الغرض والبارامترات لتكون مصدر إلهام؛ ومرحلة الجرد لوضع قائمة أولية بالأولويات عن طريق استقاء الأفكار من جميع الموثد؛ ومرحلة التحليل التي تستهل عملية التقارب بحسب الأولويات من أجل التركيز على عدد محدود من طرائق العمل ومجالات البرنامج الرئيسية؛ تليها مرحلة "النظر بتعمق في إمكانيات التقارب" التي يتواصل فيها العمل. ويجري تبادل الرسائل الهامة في الجلسات العامة الفاصلة بين مختلف المراحل. ويتمثل الهدف النهائي من الجلسة العامة الختامية في تقديم اقتراح قائم على توافق الآراء لإعداد وثيقة متوازنة تشمل كل من البرامج الرئيسية والبرامج المشتركة بين القطاعات في حزمة واحدة هي الوثيقة ٥/م.

مرحلة تحديد الغرض والبارامترات

٢٤- قدم السيد بوكسنبيرغ المرحلة بعرض فيلم قصير يصور المشهد التاريخي للمؤتمر الافتتاحي لليونسكو في عام ١٩٤٥ في نفس القاعة التي تجري فيها المشاورة الحالية. وقال إن هذه المشاورة يمكن أن تسهم في تحديد

الاتجاه الذي ستتسلكه اليونسكو في السنوات القادمة للوفاء بمهامها الأصلية التي لا تزال مهمة حتى في سياق عالم مختلف تماماً.

٢٥- وناقش المشاركون أهمية رسالة اليونسكو كما تم توضيحها في عام ١٩٤٥ وكما تم بيانها في عرض لليونسكو مستمد من موقعها على الإنترنت. وكان هناك إجماع عام على أن مهمة اليونسكو الأصلية لا تزال هامة ولكن لا بد من استكمالها ببعض العناصر الجديدة، ومنها مثلاً: الجوانب المتعلقة بالمعلومات والاتصالات والقضايا البيئية ومفهوم الحركة الإنسانية الجديدة والمساواة والاستدامة. وجرى الإقرار بأن بيان رسالة اليونسكو - كما تمت صياغته في الاستراتيجية المتوسطة الأجل - يقدم اليونسكو بشكل جيد ولكن مهمة المنظمة لا تزال تحتاج إلى قدر من التوضيح والتحديث وينبغي عرضها بطريقة أكثر جاذبية لعامة الجمهور ومتخذي القرارات على حد سواء، كما ينبغي أن يكون هناك رسائل واضحة عن كيفية إسهام مجالات العمل المختلفة في تنفيذ رسالة اليونسكو وكيف يؤدي الحوار إلى أنشطة ملموسة.

مراحل النقاش الرئيسية

٢٦- قدم السيد بوكسنبرغ الجولات الست من كل مرحلة من مراحل مناقشة البرنامج، الواحدة تلو الأخرى مع تقدم العمل في المشاورة. وقدم معلومات محددة وأسئلة إرشادية لتوجيه كل مرحلة. وفيما يلي نتائج هذه العملية.

توصيات بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٥/م٣٦)

ملاحظات عامة

٢٧- وافقت اللجان الوطنية لأوروبا وأمريكا الشمالية على ضرورة أن تستهدف الوثيقة ٥/م٣٦ زيادة تأثير اليونسكو على الصعيد العالمي وتعزيز مركزها كمنظمة إزاء الهيئات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة والحكومات وإزاء المجتمع. ولذا ينبغي لليونسكو أن تركز على القضايا الأساسية ذات الأهمية الكبرى، وأن تمارس سلطتها التنظيمية ودورها القيادي على صعيد السياسات العالمية، وأن تتخلى عن مجموعة من المساعي الثانوية التي تفتقر إلى التأثير وتشنت الجهود، وأن تحقق قدرتها على زيادة فعاليتها بصورة أكمل عن طريق استخدام مواردها الداخلية والموارد المتاحة في الميدان وتعبئة وتنسيق التشكيلة الواسعة من المرافق والمجموعات والشبكات التابعة لها والتي تمولها البلدان. وينبغي لليونسكو أن تعمل على ترشيد وتعزيز دورها في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تجنب أوجه التداخل في العمل مع هيئات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية التي تتوافق جهودها مع دورها بصورة أفضل، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بما في ذلك مع القطاع الخاص.

اقتراحات بشأن الإنهاء التدريجي أو غير التدريجي

٢٨- أثناء تقييم تنفيذ البرنامج بوجه عام نظر المشاركون أيضاً في إمكانية إنهاء بعض البرامج أو الأنشطة بصورة تدريجية أو غير تدريجية، ولكنهم لم يتوصلوا إلى توافق محدد في الآراء وتم الاتفاق مع ذلك على

ضرورة إجراء تقييم نقدي للبرامج القائمة والتخلص تدريجياً من البرامج التي لا تحقق أو لا يمكنها أن تحقق النتائج المتوقعة، لأن ذلك سوف يسمح بالتركيز على الأولويات الرئيسية بصورة أفضل. وينبغي لليونسكو أن تركز فقط على الجهود الرئيسية الكبرى وأن تنهي البرامج والأنشطة الثانوية التي لا تسهم في تحقيق مهامها أو يكون لها تأثير ضئيل أو تكون عديمة التأثير أو لا تعتبر ذات أولوية أو لا تعود بالنفع إلا على عدد قليل من الأشخاص المستهدفين. واتفق المشاركون على ضرورة معالجة هذه المشكلة بجدية ودقة وبدون تأخير.

دور اللجان الوطنية في تنفيذ البرنامج

٢٩- ينبغي لليونسكو في الوقت ذاته أن تعزز وتستغل ما تملكه اللجان الوطنية من خبرات وكفاءات وموارد فكرية وقدرات على الحشد وشبكات، وذلك من أجل تحديد وتنفيذ برامجها على جميع المستويات. وهذا يعني ضمناً قيام الدول الأعضاء والأمانة بتزويد اللجان الوطنية بالالتزام السياسي وبالدعم، عن طريق الإقرار الرسمي والثابت بأهمية دورها ومساهمتها. كما يعني ذلك مشاركة جميع اللجان الوطنية بصورة فعالة في تنفيذ أولويات المنظمة.

الأولويات العالمية والفئات المستهدفة على وجه التحديد

٣٠- أيدت اللجان الوطنية لمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية أن تكون أفريقيا وقضية المساواة بين الجنسين الأولويتين العامتين في الوثيقة ٣٦/م٥. ورأت أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة للبرامج الموجهة إلى الشباب والمنظمات غير الحكومية والمنفذة بمشاركتهم.

التوصيات الخاصة بالبرنامج

التربية

٣١- تم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن بعض الجوانب الشاملة للتعليم. فالتعليم هو السبيل إلى التنمية الذاتية وإلى بناء المجتمعات وهو حق من حقوق الإنسان. وتشكل النوعية بُعداً مشتركاً أساسياً في التصدي لهذه الجوانب. واتفق على الأولويات الرئيسية التالية: التعليم للجميع، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم التقني والمهني. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت شبكة المدارس المنتسبة وكراسي اليونسكو الجامعية وبرنامج توأمة الجامعات أدوات مهمة ينبغي أن تحظى بمزيد من الدعم بغية تعزيز التنسيق الدولي وزيادة الفعالية.

٣٢- التعليم للجميع. توفير التعليم للجميع هو أمر بالغ الأهمية لأنه يروج الديمقراطية والتماسك الاجتماعية والمواطنة المسؤولة. وينبغي لليونسكو أن تعزز دورها القيادي والتنسيقي في إطار مبادرة التعليم للجميع فضلاً عن وظيفتها التقنية وقدرتها على إسداء المشورة في مجال السياسات إلى البلدان الأعضاء. وإن الحرص على جودة التعليم أمر أساسي، شأنه شأن تنمية القدرات المؤسسية، من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولما كان المعلمون في صميم العملية التعليمية فإنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام

لإعدادهم وتدريبهم، ولا سيما من خلال تحسين المضامين والمنهجيات ذات الصلة. وينبغي مواصلة الجهود لتعزيز فرص الانتفاع بتعليم ابتدائي للجميع على أساس مبدأي الشمولية والإنصاف. ومن المهم بالمثل معالجة القضايا المطروحة في جميع مراحل التعليم وبناء الجسور بين هذه المراحل، بما يشمل التعلم مدى الحياة وقطاعي التعليم غير النظامي وغير الرسمي. ويتسم التعليم العالي بأهمية أساسية في ضمان جودة النظام التعليمي بأكمله. وتشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسيلة هامة أخرى لتحقيق أهداف التعليم للجميع ورفع نوعية التعليم والتدريب. وينبغي تعزيز استخدام هذه التكنولوجيات في توفير الدعم للمعلمين وفي إتاحة فرص الانتفاع بالتعليم لطلاب كانوا سيحرمون من التعليم لولا ذلك. وقد أصبحت "موارد التعليم المفتوح" أدوات متزايدة الأهمية لتوفير التعليم، وبالتالي ينبغي زيادة التأكيد على استخدامها لهذا الغرض.

٣٣- التعليم التقني والمهني. يوفر التعليم التقني والمهني التدريب من أجل بناء وتعزيز قدرات أعداد كبيرة من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية الذين لا يملكون مهارات مهنية عند ترك المدرسة. وقد أظهرت البحوث أن التدريب التقني والمهني يسهم في خفض معدلات التسرب من التعليم الابتدائي لأنه يتيح للآباء إدراك أن هناك فرصاً للتعليم والتدريب ما بعد المرحلة الابتدائية إذا أبقوا أطفالهم في المدارس. وينبغي أن يكون نوع التعليم المهني والتقني المقدم ملائماً للاحتياجات الإنمائية المحددة والسياق العام في كل بلد.

٣٤- التعليم من أجل التنمية المستدامة. ينبغي وضع التوصيات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر العالمي لليونسكو في بون موضع التنفيذ. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة ينطوي على اتباع نهج نوعي نحو التعليم الشامل الذي أصبح التنمية المستدامة من خلاله حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تباطؤ الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر والمجاعة؛ وهناك حاجة إلى التزام قوي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة للحد من الفقر وتوفير سبل العيش المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدماج المسؤولية الاجتماعية. وينبغي أن يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد كما ينبغي توثيق التعاون الدولي لبناء القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي تحديد آفاق تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤. كما يتعين استكشاف وتوسيع نطاق علاقات التآزر والروابط المشتركة بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع.

العلوم الطبيعية

٣٥- اتفق في مجال العلوم الطبيعية على التركيز على أولويتين هامتين هما: الرصد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع التركيز على التصدي للتحديات الكبرى مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه العذبة والمناطق الساحلية وتعزيز المشورة في مجال السياسات العلمية وبناء القدرات بغية وضع سياسات للعلوم والتكنولوجيا تكون أكثر فعالية في البلدان الأكثر حاجة إليها. وتتسم هاتان الأولويتان بأهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون التزام اليونسكو إزاء قضايا المياه من بين الأولويات الرئيسية لا في مجال العلوم فحسب وإنما في جميع القطاعات. ورحب المندوبون بتعزيز الدور الفكري لليونسكو، من خلال اعتراف المديرية العامة بإنشاء فريق استشاري علمي رفيع المستوى للإسهام في التصدي لأهم التحديات الاجتماعية والعلمية المطروحة حالياً والمقبلة انطلاقاً من حالات محددة ومن منظور عالمي على السواء. وشددوا على ضرورة

إنشاء شبكات تضم الأوساط الأكاديمية واللجان الوطنية والقطاع الخاص والقائمين على وضع السياسات واتخاذ القرارات والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك، من أجل تعزيز التفكير وضمان الرصد الفكري والتأمل الاستشراقي وترجمة الأفكار إلى أفعال. ولم تشمل المناقشة سياسات الابتكار، إلا أنه ينبغي معالجة دورها في سياق تقديم المشورة بشأن سياسات العلوم والتكنولوجيا.

٣٦- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي تركز على التحديات الكبرى مثل تغيير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه العذبة والمناطق الساحلية. ينبغي تعزيز الآليات التي تمكن اليونسكو من تحقيق هذا الغرض، وهي البرامج العلمية الدولية الحكومية والبرامج الحكومية الدولية المعنية بالبيئة (لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والبرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية)، وإشراك مواقع ومعاهد ومراكز وأفرقة الخبراء التي تعمل تحت رعاية اليونسكو في مجالي البحث والرصد في كل أنحاء العالم - ومنها مثلاً معازل المحيط الحيوي ومواقع المياه والمرصد العالمية للمحيطات ومراكز الفنتين ١ و٢ واللجان الوطنية وكراسي اليونسكو الجامعية والشبكات وما إلى ذلك. وينبغي لليونسكو أن تركز مواردها إلى حد كبير على تيسير هذه البرامج الأساسية المعنية بالبيئة وتنسيق الأنشطة المشتركة بين المراكز والهيئات المرتبطة بها. ومن المهم كذلك ملاحظة أن هناك حاجة ماسة إلى ثقافة جديدة من التعاون والتنسيق والتركيز المشترك بين هذه البرامج على الأولويات المحددة، حسبما جرى تأكيدها في الاستعراض العام للبرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث، فضلاً عن ضرورة ربطها علي نحو وثيق بالمجالات الأخرى ذات الأولوية مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي لليونسكو أيضاً أن تولي عناية خاصة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لإدارة الموارد الطبيعية. ويمثل تغيير المناخ أحد التحديات العالمية الرئيسية ولذا ينبغي أن تستند أنشطة اليونسكو للتصدي له إلى قاعدة معرفية علمية حديثة واتصالات واضحة وإلى العمل على رفع مستوى الوعي. وجرى التأكيد على ضرورة تنفيذ استراتيجية اليونسكو بشأن المناخ، والتفاعل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز الربط بين شبكات البحوث على المستويين الإقليمي والعالمي.

٣٧- تعزيز المشورة في مجال السياسات العلمية وبناء القدرات لزيادة فعالية سياسات العلوم والتكنولوجيا. ينبغي زيادة التركيز على الأنشطة المتعلقة بسياسات العلوم والتكنولوجيا. كما ينبغي تعزيز المشورة بشأن السياسات العلمية للمساعدة على بناء القدرات البشرية وإنشاء الهياكل الأساسية الملائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، عن طريق إشراك جميع الهيئات المعنية العامة والخاصة والاعتماد على عمل اللجان الوطنية. وينبغي أن ترتبط هذه الأنشطة بالموارد البيئية والطبيعية وبالعلوم الهندسية والأساسية، وأن تشتمل على الأخلاقيات في مجال العلوم والبحوث.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

٣٨- تجسد العلوم الاجتماعية والإنسانية مجمل القيم التي تندرج في صميم رسالة اليونسكو، وهي تسهم في تحقيق أهداف السلام والتنمية من خلال صلاتها الوثيقة بجميع برامج اليونسكو القائمة على تضافر جهود مختلفة. ويعكس الطابع المشترك بين القطاعات لبرامج العلوم الاجتماعية والإنسانية النهج الشامل والإنساني

الذي تسلكه المنظمة لمعالجة وفهم التحديات العالمية الناشئة. ويشكل النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين حجر الزاوية لنجاح جميع برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية. والدور الذي تؤديه العلوم الاجتماعية والإنسانية في وضع المعايير الأخلاقية يضمن استمرار أهميتها وقدراتها الكامنة في عالم دائم التغير. فالعلوم الاجتماعية والإنسانية تفيد في تعزيز عمل القطاعات الأخرى (ولا سيما العلوم الطبيعية) في مجالاتها ذات الأولوية من خلال تحسين التعاون الأفقي.

٣٩- تعزيز التركيز على الأخلاقيات في جميع البرامج مع النهوض بالحوار بين الثقافات. اليونسكو هي المنظمة الوحيدة التي تركز بشكل واضح على القضايا الأخلاقية في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن هذا هو المجال الذي تستطيع فيه اليونسكو أن تحقق المزيد من القيمة المضافة، بما في ذلك من خلال التأمل الفلسفي. واستناداً إلى تعبئة الخبرات والشبكات المتاحة ينبغي زيادة ربط عمل اللجان المعنية بالأخلاقيات (مثل أخلاقيات البيولوجيا) بأنشطة وضع المعايير والسياسات. وعلاوة على ذلك هناك حاجة لزيادة الوعي بقضايا أخلاقية محددة وتشجيع مناقشتها على نطاق أوسع في الساحة العالمية بين مختلف أصحاب المصلحة.

٤٠- تعزيز دور اليونسكو في تقديم المشورة بشأن السياسات الملائمة في مجال التحولات الاجتماعية مع التركيز بوجه خاص على قضايا حقوق الإنسان وتحسين الاستجابة للاحتياجات ذات الصلة. تُعد التحولات الاجتماعية واقعاً حقيقياً في عالم اليوم وهي تؤثر في جميع مجالات العمل (مثل الثقافة والتعليم وما إلى ذلك) وترتبطها ارتباطاً لا ينفصم. وعليه يجب تقييمها بكل تشعباتها واعتماد نهج شامل للتصدي لها. ويفترض توقع تطور التحولات الاجتماعية تحسين القدرة على وضع الخطط الملائمة من خلال تعبئة الخبرات اللازمة والملائمة على الصعيد الإقليمي. وبغية تحسين فعالية برامج اليونسكو المتعلقة بالتحولات الاجتماعية يجب تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها التقييم النقدي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية.

الثقافة

٤١- تقوم اليونسكو بدورٍ فكري فريد في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها المجتمعات المعاصرة. ويمثل التنوع الثقافي هدفاً رئيسياً لليونسكو من أجل الإسهام في إقامة مجتمعات سلمية وعادلة ومستقرة. فالثقافة والتنوع الثقافي هما عاملان رئيسيان لتحقيق التماسك الاجتماعي ورفاهية الفرد. وتم الاتفاق على الأولويات التالية في مجال الثقافة: الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه بما في ذلك التنوع اللغوي، التراث الثقافي المادي وغير المادي، ترويج وتعزيز دور الثقافة والتنوع الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة.

٤٢- الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه بما في ذلك التنوع اللغوي، والتراث المادي وغير المادي. ينبغي زيادة فعالية ووضوح دور اليونسكو في مجال التنوع الثقافي. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي أن تعزز اليونسكو وتشجع التآزر في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالثقافة، وأن تعزز التعاون بين هيئاتها الرئاسية وتيسر تحسين التعاون بين أمانات الاتفاقيات الرئيسية الثلاث (١٩٧٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥). وينبغي لليونسكو أيضاً أن تدعم الدول الأعضاء في استخدام هذه الصكوك والاسترشاد بها في وضع السياسات عن طريق توفير البرامج والمحافل لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وينبغي لليونسكو أن تعمل مع الدول الأعضاء على وضع آلية فعالة لصون

التراث الثقافي في حالات النزاع وما بعد النزاع. كما ينبغي لها أن تواصل تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان والاستفادة من شبكة المدارس المنتسبة لأغراض تعزيز الوعي. وحرصاً على تشجيع الحوار الفكري حول الثقافة والتنوع الثقافي، أيد المشاركون الفريق الرفيع المستوى المعني بالحوار بين الثقافات والسلام الذي أنشأته المديرية العامة.

٤٣- ترويج وتعزيز دور الثقافة والتنوع الثقافي من أجل التنمية المستدامة. ينبغي لليونسكو أن تعمل مع المنظمات الشقيقة في أسرة الأمم المتحدة للدعوة إلى تعزيز دور الثقافة على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي أن تستخدم اليونسكو اتفاقية عامة ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي كأداة، من بين أدوات أخرى، لإشاعة الوعي العام بمساهمة الثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاتصال والمعلومات

٤٤- تم الاتفاق في مجال الاتصال والمعلومات على الأولويتين الرئيسيتين التاليتين: حرية التعبير وحرية الصحافة وحماية وتطوير وسائل إعلام تعددية ومستقلة؛ وإتاحة الانتفاع المفتوح والدائم بالمعلومات وحرية المعلومات. وشددت الوفود على أن مسألة الانتفاع المفتوح تشكل تحدياً عالمياً رئيسياً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي قضايا يتعين على اليونسكو أن تحدد دورها إزاءها على نحو أفضل وأن تتبع نهجاً واضحاً يقوم على العمل المشترك بين القطاعات. ومن أنشطة اليونسكو الهامة في هذا الصدد الانتفاع بالتراث الوثائقي عن طريق "برنامج ذاكرة العالم" مثلاً ومن خلال تأمين رقمنة وصون المحفوظات والتراث الثقافي. كما تؤدي هذه الأنشطة دوراً هاماً في إبراز صورة اليونسكو وتشكل أداة مهمة لبرامج أخرى.

٤٥- حرية التعبير وحرية الصحافة وحماية وتطوير وسائل إعلام تعددية ومستقلة. ينبغي لليونسكو أن تعمل بكل طاقتها على وضع معايير قانونية ومهنية معترف بها دولياً تتيح توعية الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بقضايا حرية الصحافة في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة. ويُعد بناء قدرات مهنيي وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية أمراً بالغ الأهمية في هذه العملية. وتُسهم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام التي وضعت في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، مساهمة كبيرة في هذا الصدد. وينبغي لليونسكو أن تعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان تحسين رصد القضايا المتعلقة بسلامة الصحفيين وإنشاء آليات أقوى في هذا الصدد.

٤٦- إتاحة الانتفاع المفتوح والدائم بالمعلومات وحرية المعلومات. تُعد المساهمة في وضع المعايير الخاصة بالإنترنت وتقديم المشورة بشأن السياسات أمراً بالغ الأهمية للوفاء بدور اليونسكو. ويشمل ذلك تشجيع واضعي السياسات على المستوى الوطني على دمج التربية الإعلامية في المناهج الدراسية. كما ينبغي أن تشمل أنشطة اليونسكو في هذا المجال وسائل الإعلام وتنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن طريق بناء القدرات، وتعزيز الدراية الإعلامية والمعلومات، والمساءلة في مجال وسائل الإعلام، وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال ودورها في التعليم. وينبغي أن يعمل برنامج المعلومات للجمعية كمرصد لمجتمع المعلومات

من أجل توفير مشورة الخبراء بشأن استراتيجيات المعلومات ونشرها. وعلى الرغم من الإقرار بالحاجة إلى هذا البرنامج، دار نقاش حول ما إذا كان ينبغي للبرنامج أن يستجيب لاستنتاجات وتوصيات الاستعراض الأخير أم كان ينبغي إنهاء البرنامج بصورة تدريجية أو غير تدريجية.

البرامج المشتركة بين القطاعات

٤٧- نظراً لطبيعة اليونسكو ذاتها، يكمن تعدد التخصصات في صميم جميع برامجها ويشكل وسيلة رئيسية للمنظمة كي تنفذ مهامها. وتتطلب الموضوعات المستعرضة والمتطورة طرقاً جديدة في التفكير ودينامية جديدة في تنفيذها من خلال اتباع نهج متعدد التخصصات. وتوخياً لتعزيز النهج المتعدد التخصصات كمبدأ أساسي لإدارة أفقية، يتعين تقييم فعالية البرامج المشتركة بين القطاعات القائمة بالفعل واستحداث معايير العمل وفق نهج تعدد التخصصات وتعبئة الموارد المالية والبشرية لإرسائه على أسس سليمة.

٤٨- وينبغي الحفاظ على البرامج التنسيقية المشتركة بين القطاعات الواردة في الوثيقة م/٤ - أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية ودعم البلدان في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث - ودمجها في وقت لاحق في تنفيذ البرنامج المتعدد التخصصات الشامل. ويتعين تعميم الموضوعات المستعرضة الأخرى - مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والأخلاقيات والتنمية المستدامة - في جميع برامج اليونسكو ابتداءً بالوثيقة م/٤ القادمة.

ملاحظات بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (م/٤)

٤٩- افتتح السيد لوروج الجلسة بتقديم صحيفة الوقائع التي أعدتها اللجنة الوطنية للمملكة المتحدة بشأن استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل.

٥٠- كان هناك اتفاق عام على أن الأهداف والمجالات ذات الأولوية الوارد بيانها في الوثيقة م/٤ مصاغة صياغة جيدة. أما لغة الوثيقة م/٤ فينبغي تحسينها وتقليل طابعها التكنوقراطي وتبسيطها مما يجعلها أكثر سهولة في الاستخدام وأقرب إلى أصحاب المصلحة الخارجيين والمجتمع المدني والجمهور بوجه عام. وينبغي توضيح الأهداف الشاملة، ولا سيما الكلمات المستخدمة مثل تحقيق وتعبئة ومعالجة. وسوف يساعد ذلك في تحسين صورة اليونسكو وإبرازها. واقترح أيضاً أن تكون مدة دورة البرنامج أربع سنوات.

٥١- "توحيد الأداء": ينبغي دمج عمليات البرمجة القطرية المشتركة على نحو كامل في الوثيقة م/٤ وتحسين ربطها بالجهود والأولويات على الصعيد الإقليمي.

٥٢- وبعد تبادل لوجهات النظر بشأن إمكانية إعداد نسخة مختصرة وسهلة الاستخدام من الوثيقة م/٤، جرى التذكير بأن هذه الفكرة قد نوقشت في وقت سابق في سياق الأعمال التحضيرية للوثيقة م/٤ السابقة.

اعتماد التقرير النهائي

٥٣- ترأس السيد مورغان الجلسة. وأعقب عرض مشروع التقرير النهائي مناقشة قُدمت فيها بعض التعديلات وتم إقرارها. وسوف يتم توزيع النسخة النهائية للتقرير إلكترونياً. وطالبت اللجان الوطنية الناطقة بالفرنسية بإعادة النظر في النسخة الفرنسية من التقرير بعد تلقي المشروع النهائي باللغة الإنجليزية.

٥٤- وشكر السيد مورغان بحرارة المقررات الثلاث وأعضاء الفريق الذي تولى التنظيم على العمل المضطلع به.

اختتام الاجتماع

٥٥- أكد السيد مورغان مجدداً أنه لشرف عظيم للمشاركين في هذه المشاورة أن تكون المديرية العامة قد خصصت لهم هذا القدر من وقتها. وأشار إلى أن استعدادها للإصغاء إلى ما للجان الوطنية في أوروبا وأمريكا الشمالية أن تقول هو علامة مشجعة للغاية وأن بإمكانها أن تعتمد على دعم المنطقة ومساعدتها في تنفيذ جدول الأعمال الإيجابي للغاية الذي حددته.

٥٦- وقدم السيد جاك راو لمحة قصيرة عن الوضع الراهن والخطط المقبلة فيما يخص قسم العلاقات مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية ولا سيما الشعبة المعنية باللجان الوطنية. وأشار إلى الجوانب المميزة للتعاون بين اليونسكو واللجان الوطنية لمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية منوهاً بما تنطوي عليه من استمرارية وتجديد. وأكد أهمية اللجان الوطنية ومشروعاتها بالنسبة للمنظمة وشدد على دورها في تنفيذ الوثائق التقنية لليونسكو عن طريق أنشطة طويلة الأجل ومخططة تخطيطاً جيداً. كما سلط الضوء على الدور الهام الذي ستقوم به اللجان الوطنية في العملية المقبلة لاستعراض جميع شركاء اليونسكو في كل أنحاء العالم.

٥٧- وأعرب جميع المشاركين عن شكرهم الحار للجنة المملكة المتحدة على تنظيمها الممتاز للاجتماع وكرم الضيافة.

٥٨- وأكد ممثلو لجان النمسا والمجر وسلوفاكيا مجدداً استعدادهم لتنظيم المشاورة المقبلة في عام ٢٠١٢.

٥٩- وأعلن ممثل اللجنة الفرنسية أن فرنسا مستعدة لاستضافة المشاورة في عام ٢٠١٤.

٦٠- وأعلن السيد مورغان اختتام الاجتماع.